

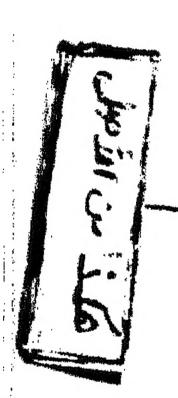
عمان : الالنين ٧ ذو الحبجة سنة ١٣٩٣ هـ الموافحة ٣١ كانون الاول سنة ١٩٧٣ م. العدد ٧ ٦ ٤ ٢

الفهيس

صفحة	
7111	نظام دفاع رقم (١٤٢) لسنة ١٩٧٣ نظام مراقبة الاعمسال الاجنبيسة
7121	نظـــام رقــــم (١٤٣) لسنة ١٩٧٣ نظام مز اولة المهنة لمكاتب الدراسات والاستشارات الهندسية
	والشركات الاستشارية الهندسية
7127	نظـــام رقــــم (١٤٤) لسنة ١٩٧٣ نظام معدل لنظام المنطقة الحرة في العقبـــة
YEON	نظ امرة ١٩٧٠ مناطق البلديات نظام تسمية وترقيم الشوارع والمبائي ضمن مناطق البلديات
7577	نظـــام رقـــم (۱۶۷) لسنة ۱۹۷۳ نظام معدل لنظام بدل خدمات اضافية رقم (۷) لسنة ۱۹۹۰
7275	نظسام رقسم (۱۲۷) لسنة ۱۹۷۳ نظام معدل لنظام معهدالدراسات المصرفية
0/37	قرارات رقم (۲۸ ـ ۳۲) صادرة عن الديوان الحاص بتفسير القوانين قرارات رقم (۲۸ ـ ۳۲) صادرة عن الديوان الحاص
7117	
	تصحيح أخطساء

The state of the contract of the state of th

من المراجعة على المراجعة المر



نحى النسيق للفعل ملك المملكة للولانه المائم

بعد الاطلاع على المادة الرابعة من قانون الدفاع عن شرق الاردن لسنة ١٩٣٥ . نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام دفاع رقم (١٤٢) لسنة ١٩٧٣ نظام مراقبة الاعمال الاجنبية

صادر بالاستناد الى احكام المادة الرابعة من قانون الدفاع عن شرق الاردن لسنة ١٩٣٥

المادة ١ -- يسمى هذا النظام (نظام مراقبة الاعمال الاجنبية لسنة ١٩٧٣) ويعمل به من تاريـــخ نشره بالجريـــدة الرسمية .

المادة ٢ – أ – لا يجوز لاي شخص اجنبي تعاطي الاعمال التجارية في المملكة سواء اكسان ذلاك بصفته الشخصية او بالانابة او بالاشتراك في شركات تجارية عادية او المساهمة في شركات مساهمة تجارية ما لم ينل موافقة خطية بللك من رئيس الوزراء ولرئيس الوزراء حتى الغاء هذه الموافقة اذا تطلبت المصلحة العامة بلك :

ب ـ على الاشخاص الاجانب المذكورين في الفقرة (أ) من هذه المادة ان يدخلـــو ا قيمة رأسمالهم او حصصهم او مساهمتهم الى المملكة بالعملة الاجنبية وعن طريق بنك مرخص .

ج - لاتسري احكام الفقرتين (أ، ب) من هذه المادة على الاشخاص الاجانب الذين كانوا يتعاطون العمل التجاري بصفة شخصية او بالانابة او اشتركوا في شركات عادية او ساهموا في شركسات مساهمة قبل تنفيذ نظام الدفاع رقم (٤) لسنة ١٩٤٨ (نظام مراقبة الاعمال الاجنبية) اذ يعتبرون في حكم من نال موافقة رئيس الوزراء غير انه لرئيس الوزراء حق الغاء حكم هذه الموافقة سنة اذا تطلبت المصلحة العامة ذلك .

المادة ٣ – لايجو ز السياح لاي شخص اجنبي ممارسة العمل التجاري في المملكة اذا كان هذا العمل يعتمد فقط على السير اد السلع الجاهزة او الاتجار بها .

المادة ٤ ـــ أ ـــ لايتم تحويلالاسهم فيالشركات الاردنيةالمساهمةالمحدودة اوالحصص في الشركات العادية منشخص. اردني او اجنبي الى شخص اجنبي آخر الا بعد موافقة رئيس الوزراء الخطية .

ب نحول قيمـــة الاسهم او الحصص الى المملكة بالعملة الاجنبية التي يقبلها البنك المركزي عــــ طريق بنك مرخص في جميع الحالات الا اذا كان التحويل بين اجنبيين يقيمان خارج المملكة ا

ايحشين بطسلال

وزيـــــــر وزيــــــر رثيس الوزراء ووزير الماليـــــة والدفــاع الماليـــــة والدفــاع وزير الثقافة البلديسة والقرويسسسة زيسد الرفاعي ذوقان الهنداوي صبحي امين عرو فزاد قاتيش الاقتصادالوطني الاشمخال العامسة التربيــــــة والتعليم عمر النابلسي سالم مساعده احمد الشوبكي نديم زرو طاهر نشأت المصري عي الدين الحسيني احمد عبدالكريم الطراونة فؤاد الكيلاني زهير المفتي وزير دولة لشؤون رئاسسةالسوزراء وزير الاوقساف والشؤون الاجباعية والعمسل ووزير السياحة والآثار بالوكالة والمقدسات الاسلامية يوسف ذهي مروان الحمود مروان دودين عبدالعزيز الخياط

المادة ٥ - أ _ مع مراعاة احكام الفقرة (ج) من المادة الثانية من هذاالنظام يمنع اخراج اي رأسمال او اية ارباح

او فو الله لاي اجنبي الى خارج المملكة مالم يكن قد ادخل رأسماله اصلا الى المملكة بالعملة الاجنبية .

البنك المركزي بمقتضى احكام قانون مراقبة العملة الاجنبية او اي قانون يمل محله .

المادة ٦ - كل من يخالف احكام هذا النظام او يقصر في القيام بأي واجب مطلوب منه بمقتضاه يعاقب بالعقو بات

المنصوص عليها في المادة الرابعة من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ .

المادة ٧ ــ يلغي نظام مراقبة الاعمال الاجنبية لسنة ١٩٤٨ نظام الدفاع رقم (٤) لسنة ١٩٤٨ .

1947/14/9

ب _ يخضع تحويل رأس المال والارباح والفوائد العائدة للاجانب الىخار جالمملكة للتعلياتالتي يصدرها

نحى السين للفعل سي المنكة للولاني العاممة

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٩/ ١٢/ ١٩٧٣ نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (۱٤٣) لسنة ۱۹۷۳

نظام مزاولة المهنة لمكاتب الدراسات والاستشارات الهندسية

والشركات الاستشارية الهندسية

صادر بالاستناد لاحكام المادة (٩٥) من قانون نقابة المهندسين رقم ١٥ لسنة ١٩٧٣

0-0-but--0-0

المادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام مزاولة المهنة لمكاتب الدراسات والاستشارات الهندسية والشركات الاستشارية لسنة ١٩٧٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

– تعاریہ **ف** –

المادة ٢ ــ يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها في ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك : ـــ

الــو زارة	وزارة الاشغال العامة
المو زيو	وزير الاشغال العامة
القانو ن	قانون نقابة المهندسين رقم ١٥ لسنة ١٩٧٢
النقابسة	نقابة المهندسين
المجلس	مجلس نقابة المهندسين
النقيب	نقيب المهندسين
امين السر	امين سر نقابة المهندسين
امين الصندوق	امين صندوق نقابة المهندسين
عض القابة لم المض	that the the chart

عضو النقابة او العضو المهندس او المهندس المتدرباو—المجاز المسجلين في النقابة حسب احكامقانونها الشعبـــة بجموعة الفروع الهندسية المنصوص عليها في القانون .

الفرع الهندسي العلم الهندسي المنصوص عليه في القانون والذي حصل فيه العضو على شهـــادة هندسية من احدى الجامعات والمعاهد المعترف بها .

المكتب او المكاتب مكاتب الدراسات او الاستشارات الهندسية .

الباب الأول

يعهد اليه امر تنفيذها او صيانتها او تشغيلها .

القيام بالعمل الهندسي في اي فرع من فروعالهندسة المنصوص عليها في القانون

بما في ذلك اعمال الدراسات ووضع التصاميم الهندسية او تنظيم المحططــــات او وضع المواصفات بقصد تنفيذها او تنفيذ هذه المحططات او الاشراف على من

مجال العمل الهندسي الذي يز اواه المكتب او الشركة في الفرع المسجـــل به في

الشركة او الشركات الشركات الاستشارية الهندسية .

مز اولة المهنة

الاختصاص

تأسيس وتسجيل مكاتب الدراسات او الاستشارات الهندسية والشركات الاستشارية الهندسية

- المادة ٣ ــ يؤسس المكتب لغرض مزاولة المهنة في المملكة ، مهندس او مهندسون اردنيو الجنسية حارون عـــلى اذن بمزاولة المهنة ومسجلون في النقابة ومسددون لرسومها .
- المادة ٤ _ أ _ يقدم المؤسس او المؤسسون للمجلس طلب التسجيل على النموذج الحاص المتعلق بتأسيس المكتب متضمنا المعلو مات المطلوبة ومبينا فيه الاختصاص والفئة التي يرغب في تسجيل مكتب في النقابة على اوضاع المكتب الفنية .
- ب ــ يقر ر المجلس قبول الطلب للستوفي لجميع البيانات والمرفق بالوثائق المطلوبة او رفضه خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه .
- ج ـ في حالة الموافقة على التسجيل يبلغ المجلس القرار الى مؤسس المكتب متضمنا اختصاصات ذلك
 المكتب والفئة التي تم تسجيله بها ثم يصدر المجلس شهادة بتسجيله بعد استيفاء رسمالتسجيل والرسم
 السنوي المحددين في انظمة النقابة لهذه الغاية .
- المادة ٥ ـــ الشركات الاستشارية الهندسية الاردنية المسجلة في وزارة الاقتصاد حسب احكام قانونالشرك تتسجل في النقابة باتباع نفس الحطوات المبينة في المادة الرابعة من هذا النظام وبالشروط التالية :--
- أ ان يكون نصف عددالشركاء من المهندسين الاردنيين وان لا تقل نسبة مساهمتهم في الشركة عن النصف.
 ب -- ان يكون كل مهندس من هؤلاء الشركاء مسجلا في النقابة وحائزا على اذن بمز اولة المهنة ومسددا
 ب -- ان يكون كل مهندس من هؤلاء الشركاء مسجلا في النقابة وحائزا على اذن بمز اولة المهنة ومسددا
 ب سوم النقابة السنوية .
- المادة ٦ سالشركات الاستشارية الهندسية غير الاردنية المسجلة كشركات غير اردنية في وزارة الاقتصاد حسب الحادة ٦ سالشركات المبينة في المادة الرابعة من هذا احكام قانون الشركات الاردني ، تسجل في النقابة باتباع نفس الحطوات المبينة في المادة الرابعة من هذا النظام شريطة ان تشترك هذه الشركات مع مكتب دراسات او استشارات اردني او شركة استشاريسة النظام شريطة ان تشترك هذه الشركات مع مكتب دراسات النقابة .



- المادة ٧ ــ في حالة رفض طلب تسجيل مكتب او شركة او تسجيلها في غير الفئة التي طلبت التسجيل فيها يحسق لمادة ٧ ــ في حالة رفض طلب الاعتراض على قرار المجلس الى لجنة الاعتراض المنصوص عليها في المادة (١٥) مسن القانون ويكون قرار هذه اللجنة نهائيا ٠
- المادة ٨ ــ يجب على المكاتب او الشركات ان تقوم بابلاغ مكتب النقابة بأي تغيير يطرأ على اوضاعها او عنوانهــــا المسجل في النقابة .
 - المادة ٩ ــ يجب ان يكون للمكتب او الشركة مكتب مناسب تتوفر فيه الشروط التالية : ــ
- أ ان لا تقل مساحة المكتب القابلة للعمل عن ١٥ مترا مربعا للمكاتب او الشركات من الفئة (ج) و ٢٥ مترا مربعا للمكاتب او الشركات من الفئة (ب) ، و ٣٠متراً مربعا للمكاتب او الشركات من الفئة (أ) .
 - ب ــ ان يكون المكتب مستقلا ويحق لمكتبين او اكثر الاشتراك في الخدمات .
 - جـــــ ان يجهز المكتب العدد والادوات اللازمة للقيام بعمله والنزاماته .
- المادة ١٠ ــ يمق للمنجلس بنفسه او بو اسطة لجان خاصة ان يقوم بزيارة المكاتب والشركات للتأكد من مطابقة اوضاعها للشروط المنصوص عليها في هذا النظام .

الباب الثاني

تصنيف المكاتب والشركات

المادة ١١ – تصنف المكاتب والشركات في النقابة حسب اوضاعها الفنية بالفثات الثلاث التالية : ــــ

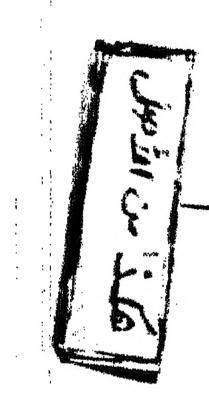
الفئة أــ وهي المكاتب والشركات التي يحق لها القيام باعمال الدراسات والتصاميم و / او الاشر اف على التنفيذ للمشاريع الهندسية مهما كانت قيمتها ضمن حدود اختصاصاتها .

الفئةب _ وهي المكاتب والشركات التي يحق لها القيام باعمال الدراسات والتصاميم و / أو الاشراف على التنفيذ للمشاريع الهندسية التي لا تزيد التكاليف الاجمالية لأي منها على ثلاثمائة الف دينار ضمن حدود المتحدام التما

الفئة جـــ وهي المكاتب والشركات التي يحق لها القيام باعمال الدراسات والتصاميم و / أو الاشراف على المتنفيذ للمشاريع الهندسية التي لا تزيد التكاليف الاجمالية لأي منها على مائة الف دينار ضمن حدود اختصاصاتها .

المادة ١٢ - يجب ان تتوفر في المكاتب والشركات التي ترغب في التسجيل في الفئة (أ) المنصوص عليهــــا في المـــادة (١١) من هذا النظام الشروط التالية : ـــ

ان يكون احد اصحاب الشركة او المكتب او احد موظفيه مهندسا تتوفر فيه المؤهلات التالية : ۱ - ممارسة مهنة الهندسة ممارسة فعلية في المؤسسات العامة او الخاصـــة او في الجامعـــات او المختبرات مدة عشر سنوات بعد حصوله على الشهادة الهندسية الاولى ، وتحسب الدراســـة التخصصية بعد الشهادة الاولى من ضمن مدة الممارسة الفعلية للمهنة لغايات التسجيل على ان لتخصصية بعد الشهادة الاولى من ضمن مدة الممارسة بعد عن سنة واحدة لشهادة الماجستير او ما يعادلها ، وعن سنتين لشهادة الدكتوراه . وللمجلس ان يقرر ما تعادله الدراسات اللازمة للحصول على الشهادات الاخرى من مدة وللمجلس ان يقرر ما تعادله الدراسات اللازمة للحصول على الشهادات الاخرى من مدة



- ٢ ـــ ممارسة الاختصاص الذي يطلب التصنيف فيه ممارسة فعلبة ومسؤولة مدة لا تقـــل عـــن
 خمس سنوات .
- ٣ تحمل مسؤوليات بارزة تتناسب مع مسؤولية المهندس الاستشاري في مشروعات يعتبرها عجلس النقابة مناسبة .
- ب ــ ان يكون هذا المهندس متفرغا لاعمال المكتب او الشركة بحيث يشكل عمله ضمن المكتب نشاطه
 الرثيسي وان لا يجمع بين هذا النشاط وبين اي عمل آخر سوى النشاط العلمي او التعليمي الجزئي
 وان لا يدير اكثر من مكتب استشاري واحد .
- ج ــ ان يكون المكتب او الشركة قد مارس عمليا النشاط الهندسي في المجال الهندسي الذي يطلب التصنيف فيه مدة لا تقل عن سنتين .
- د ان يكون لدى المكتب او الشركة جهاز بشري فني يتلائم مع طبيعة المجال الذي يطلب التصنيف
 فيه ومسؤولياته وحجم العمل الذي يقوم به .
- م ان يتعهد بتأمين استمر ارية هذه المؤهلات وابلاغ النقابة عند فقدان اي منها والعمل على اعادتها الى ما كانت عليه بمعر فة النقابة .
- المادة ١٣ ـ يجب ان تتوفر في المكاتب والشركات التي ترغب في النسجيل في الفئة (ب) المنصوص عليها في المادة (١١) من هذا النظام الشروط التالية :--
- أ ــ ان يكون احد اصحاب الشركة او المكتب او احد موظفيه مهندسا تتوفر فيه المؤهلات التالية : ــ
 ١ ممارسة مهنة الهندسة ممارسة فعلية في المؤسسات العامة او الحاصة او في الجامعات او المختبرات مدة خمس سنوات بعد حصوله على الشهادة الهندسية الاولى وتحسب مدة الدراسة التخصصية بعد الشهادة الاولى من ضمن مدة الممارسة الفعلية للمهنة لغايات التسجيل على ان لاتزيد عن سنة واحدة لشهادة الماجستير او ما يعادلها وعن سنتين لشهادة الدكتواره . والمجلس ان يقرر ما تعادله الدراسات اللازمة للحصول على الشهادات الاخرى ، ن مدة المهارسة .
- ٢ ـــ ممارسة الاختصاص الذي يطلب التصنيف فيه ممارسة فعلية ومسؤولة مدة لا نقل عن سنتين.
 ب ـــ ان يكون هذا المهندس متفر غا لاعمال المكتب او الشركة بحيث يشكل عمله ضمن المكتب نشاطه الرئيسي وان لا يجمع بين هذا النشاط وبين اي عمل آخر سوى النشاط العلمي او التعليمي الجزئي وان لا يدير اكثر من مكتب استشاري واحد .
- ورن يسير . در من المحتب او الشركة جهاز بشري فني يتلائم مع طبيعــــة المجال الذي يطلب التصنيف ج ـــ ان يكون لدى المكتب او الشركة جهاز بشري فني يتلائم مع طبيعــــة المجال الذي يطلب التصنيف فيه ومسؤولياته وحجم العمل الذي يقوم به .
- د ـــ ان يتعهد بتأمين استمر ارية هذه المؤهلات وابلاغ النقابة عند فقدان اي منها والعمل على اعادتها الى ما كانت عليه بمعر فة النقابة .
- المادة 13_ يشترط في المكاتب والشركات التي ترغب في التسجيل في الفئة (ج) المنصوص عليها في المادة (١١) من هذا النظام الشروط التالية :--
- س مدا النظام السروط النابية . أ ـــ ان يكون احد أصحاب الشركة او المكتب او احسد موظفيه مهندسا او مجازا حائزا على اذن عن اولة المهنة .

- ب ــ ان يكون هذا المهندس او المجاز متفر غــا لاعمال المكتب او الشركة بحيث يشكل عمله في المكتب نشاطـــه الرئيسي وان لا يجمع بين هـــذا النشاط واي عمل آخر سوى النشاط العلمي او التعليمي الجزئي وان لا يدير اكثر من مكتب واحد .
- ج ان يكون لدى المكتب او الشركة جهاز بشري فني يتلائم مع طبيعة المجال الذي يطلب التصنيف
 فيه ومسؤولياته وحجم العمل الذي يقوم به .
- . د أن يتعهد بتأمين استمر اربة هذه المؤهلات وابلاغ النقابة عند فقدان أي منها والعمل على أعادتها الى ما كانت عليه بمعرفة النقابة
- المادة ١٥ يحق للمكاتب او الشركات المصنفة من الفئات(أوبوج)فتح مشروع لها في مناطق احرى من المماكة شريطة ان تتو فر في الفرع نفس الشروط المطلوب تو فرها في المكتب او الشركة من ذات الفئة .
- المادة ١٦ يحق لاي من المجازين المسجلين اعضاء في النقابة تأسيس مكاتب او شركات استشارية هندسية على ان تصنف في احدى الفئات الثلاث وفق الشروط والمؤهلات المطلوبة في المواد ١٢،١٣،١٢، من هذا النظام.
- المادة ١٧ يحق للمكتب او الشركة المسجلين في فئة ما في اختصاص معين ان يتقسدم للمجلس بطلب الانتقال من هذه الفئة الى فئة اعلى منها او زيادة او تغيير الاختصاصات المسجل بها في النقابة اذا تو فرت لديهالشر وط المطلوبة للفئة التي يرغب في الانتقال اليها او الاختصاص الذي يرغب في زيادته او تغييره.
- المادة ١٨ في الحالات التي يفقد فيها المكتب او الشركة ايا من المؤهلات والمتطلبات التي تقدم بها للتسجيل في فئة معينة او اختصاص معين يكون للمجلس الحق في اعادة النظر في تصنيف ذلك المكتب او تلك الشركة واختصاصها بعد اعطائه مهلة اقصاها ثلاثة اشهر لتو فيق اوضاعه او اعادة المؤهلات او المتطلبات المفقودة الى المكتب او الشركة وذلك قبل البت في اعادة النظر في تصنيفه واختصاصه.
- المادة ١٩ ــ راول المكاتب والشركات الاردنية وغير الاردنية اعمالها الهندسية ضمن احكام قانـــون النقابة ونظام مز اولة المهنة وفي حالة المخالفة فانها تتعرض للعقو بات والمسؤولية التأديبية .
- المادة ٢٠ يجوز للمكاتب والشركات ان تتعاون فيا بينها بالمشاركة في القيام ببعض الاعمال الهندسية المحددة وبذلك تكسون حقول اختصاص همده المشاركة مطابقة لاختصاص المؤسسين لهمده المكاتب او الشركات مجتمعة والعاملين فيها
- الماهة ٢١ على المكتب او الشركة قبل القيـــام بأي عمل من اعمـــال الدراسات والتصاميم والاستشارات الهندسية او الاشراف على تنفيذ اعمال هندسية توقيع عقد مـــع رب العمل بموجب الماذج المتوفرة لدى مكتب النقابة وايداع نسخة من هذا العقد لدى مكتب النقابة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ توقيعه .

الباب الثالث المراب الماب الثالث

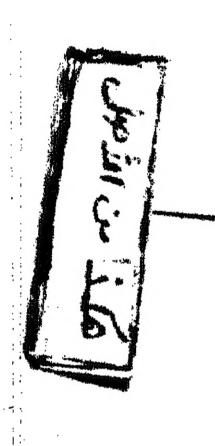
المسابقات الهندسية

المادة ٢٠- أ - لا يحق لاعضاء النقابة ان يشتركوا في مسابقسة مندسية في الاردن الا اذا وافق مجلس النقابة على شروطها بعد تنسيب من الشعبة صاحبة الاختصاص .

- ب_ يجب ان يكون المشنرك في المسابقة مختصا بنوع المسابقة مسدداً لكافة الرسوم المتحققة عليه للنقابة وان يشترك من خلال مكتب للدراسات أو الاستشارات الهندسية او شركة هندسية استشارية مسجلة في النقابة ومسددة لرسومها .
- المادة ٢٣ أ على صاحب المسابقة او القيمين عليها ان يوضحوا اهدافها وان يبينوا المتطلبات الاساسية الواجب التقيد بها والمتطلبات الاختيارية الني يترك للمتسابق حق تقديرها . وكذلك فان على صاحب المسابقة تحديد عدد المستندات المطلوبة ونوعها وقياسها وحجمها .
- ب على صاحب المسابقة أو القيمين عليها أن يوضعوا في اعلان المسابقة شروط استلام المسابقات
 وقبولها وجمعها وكذلك بيان قيمة الجوائز المقررة للفائزين على أن تتناسب هذه القيمة مع أهميسة
 المسابقة والعمل المطلوب .
- المادة ٢٥ ــ تحال المستندات او المخططات او كل ما يتعلق بالمسابقة المقدمة من المتسابقين الى لجنه الحكم المنصوص عليها في المادة (٢٦) من هذا النظام وتقوم اللجنة بفتح الظروف واعطاء ارقام للمستندات او المخططات اوأي شيء حسب ورودها ومن ثم تتولى دراستها وتقييمها واصدار قراراتها.

المادة ٢٦_ أ _ تتألف لجنة الحكم من :-

- اثنين من المهندسين الاختصاصيين في موضوع المسابقة يعينهما مجلس النقابة على ان لا يكون
 لهما صلة عمل بالمتسابقين الذين استلموا شروط المسابقة بقصد الدخول بها ويراعى ان يكون
 احدهما استاذ جامعي حيمًا امكن . ويختار المجلس احدهما رئيساً للجنة الحكم .
- ٣ ممثل عن اصحاب المسابقة ولا يشترط فيه أن يكون مهندساً ويعينه صاحب المسابقة على أن
 لا تكون له صلة عمل بالمتسابقين .
 - ب_ يجب ان لا يعلن عن اسماء لجنة الحكم الا بعد انقضاء الوقت المحدد لاستلام المسابقة .
- المادة ٢٧ ـــ أ ـــ تكون قرارات لجنة الحكم بالاكثرية وتبلغ الى صاحب المسابقة الذي عليه بدوره ان يبلغهــــا الى المتسابقين خلال مدة اسبوعين من تاريخ تسلمه تلك القرارات ه بــــ يقوم المجلس بتقدير بدل الاتعاب المناسبة لاحضاء لجنة الحكم يدفعها صاحب المسابقة ت
- المادة ٢٨ ـ تصبح المستندات الفائرة ملكا لصاحب المسابقة بعد أن يدفع جميع الاستحقاقات للفائرين في المسابقة ، مع الاحتفاظ للمتسابقين الفائرين بحق الشهرة الفنية في حالة تنفيذ أي منها ،



مضر بدران

المادة ٢٩ــ يلغى نظام المسابقات الهندسية رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٥ وكل تشريع آخر الى المدى الذي يتعارض واحكام هذا النظام .

الحثين بطسلال 1944/ 14/9

البلدية والقرويـــــة الثقافة والاعسلام الماليــــة الانشــاء والتعمير الخـــارجية والـــدفـــاع عدنان ابو عودة 🖢 ذوقان الهنداوي صبحي امين عمرو فؤاد قاقيش الاقتصاد الوطني الاشغال العسامة التربية والتعليم

احمد الشوبكي

نديم زرو

سالم مساعده

وزير دولسة لشسؤون وزيسسسسر وزيسر دولسسة للشؤون الخارجيسة طاهر نشأت المصري عي الدين الحسيني احمد عبد الكريم الطراونه فؤاد الكيلاني

عمر النابلسي

وزيسر الشسؤون وزير دولة لشؤون رئاســة الــوزراء وزير الاوقاف والشؤون وزيسسر ووزير السياحة والآثسار بالوكالسة والمقدسات الاسلاميسة الاجتماعية والعمل السزراءسة عبد العزيز الخياط مروانالخمود يوسف ذهني مروان دودين

نى الحسيق للفعل من المنكة للعلانة المائمية

بمقتضى المادة ٢١ من قانون وزارة النقل رقم ٤٢ لسنة ١٩٧١ . وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٩ نامر بوضع النظام الآتي : –

نظام رقم (۱٤٤) لسنة ١٩٧٣

نظام معدل لنظام المنطقة الحرة في العقبة

صادر بمقتضى المادة (٢١) من قانون وزارة النقل رقم ٤٢ لسنة ١٩٧١

المادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام المنطقة الحرة في العقبة لسنة ١٩٧٣) ويقرأ مع النظام رقم ٢١لسنة ١٩٧٣ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديــــل كنظام واحد ويعمل بـــه من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ تعدل المادة (٧) من النظام الاصلي باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) واضافة الفقرة (ب) التالية اليها : (ب ــ يعطى كل عضو من اعضاء اللجنة العليا مبلغ خمسة دنـــانير عن كل جلسة يحضرهـــا على ان لا يتجاوز مجموع ما يتقاضاه العضو في السنة (٢٤٠) ما يتين واربعين دينارآ).

1944/14/9

ازير الاوقاف والشؤون

والمقدسسات الاسلامية

عبدالعزيز الخياط

امحتين بطسلال وزيـــــر رئيس الوزراء ووزير

الزراء___ة

مروان الحمود

الاجتاعية والعمل

يرسف ڏهي

الماليــــــة الانشاء والتعمـــير الخارجيــة والدفــاع وزير الداخلية للشؤون الثقافة والاعسلام ذوقان الهنداوي صبحي امين عمرو زيد الرفاعي البلديـــة والقروية فؤاد قاقيش الاقتصاد الوطسي الاشغسال العامسة التربيسة والتعلمسيم عمر النابلسي سالم مساعده احمد الشوبكي نديم زرو وزير دولــــة للشؤون الخارجية زهير الفي طهرنشات المصري عيى الدين الحسيني احمد عيدالكويم الطراونه فؤاد الكيلاني وزيسر الشسؤون وزير دولة لشؤون رئاسةالوزراء

ووزير السياحة والآثار بالوكالة

مروان دو دین

نحق ولحسيق لفلفك ملك والملكة للفاون الفائمية

يمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات لسنة ١٩٥٥ . وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٣/١٢/١١ نأمر بو ضع النظام الآتي :

نظام رقم (١٤٥) لسنة ١٩٧٣

نظام تسمية وترقيم الشوارع والمباني

ضمن مناطق البلديات

صادر بالاستناد للمادة (٤١) من قانون البلديات لسنة ١٩٥٥

المادة ١ -- يسمى هذا النظام (نظام تسمية وترقيم الشوارع والمباني ضمن مناطق البلديات لسنة ١٩٧٣) ويعمـــل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ،

المادة ٢ ــ يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها تاليا الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

البلدية المحدثة او المؤسسة وفقا لقانون البلديات . البلديسة

المنطقة البلدية المنطقة الواقعة ضمن حدود منطقة البلدية .

> مجلس البلدية او لجنة البلدية . الحجلس

> > الر ثيس رئيس البلدية .

مهندس البلدية او مدير هندسة بلديات المحافظة . المهندس

الفصل الاول ــ الاحكام العامة

المادة ٣ ــ يقوم المجلس بالامور التالية بالتعاون مع المهندس :

أ _ تقسيم (المنطقة البلدية) الى عدد معين من القطاعات ومن ثم يقسم كل قطاع الى اقسام يجري بعد ذلك ترقيم المساكن داخل كل قسم اعتبارا من مركز المدينة .

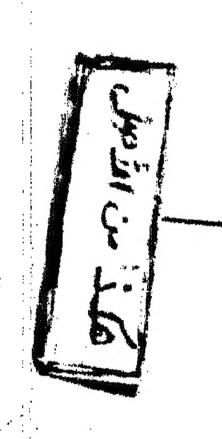
ب _ تصنیف (الطرقات العامة) بحسب انواعها وخصائصها الهندسیة ضمن مجموعات تحمل احسد المصطلحات التالية : شارع ، طريق ، جادة ، زقاق ، درب ، دخله ، درج او اي مصطلح آخر لغوي او دارج يقترحه المجلس ومن ثم تسمية غير المسمى منها باسم علم يختار لها وترقيم المبانسي القائمة على هذه الطرقات العامة .

ج .. تصنيف و الساحات العامة » بحسب انواعها وخصائصها ضمن مجموعات تحمل احد المصطلحات التالية ، ساحة ، ميدان ، دوار ، مصلب وأي مصطلح آخر ومن ثم تسمية غير المسمى منها وترقيم المباني المطلة على هذه الساحات العامة .

- د تصنيف و الحدائق العامة ، بحسب انو اعها وخصائصها ضمن مجموعات تحمل احد المصطلحات التالية ، حديقة ، جنينة ، دوحه ، خيلة ، روضة ، منثزه ، غابة او أي مصطلح آخر ومـــن ثم تسمية غير المسمى منها وترقيم المباني المطلة عليها .
- هـ اجراء آي تغيير يراه ضروريا في تقسيم المنطقة البلدية وفي تصنيف وترقيم وتسمية الاملاك المدرجة
 في الفقرات أ ، ب ، ج ، د أعلاه .
- اللدة ٤ أ _ تجري تسمية أي من الاملاك المشار اليها في الفقرات (ب، ج، د) من المادة السابقة بعد الفراغ من انشائها ووضعها موضع الاستعيال العام .
- ب ــ يجوز ترقيم المباني التي تقام على حدود الاملاك المذكورة بالرغم من عـــدم استكمال تلك الابنية ويشترط في ذلك أن يحتفظ بالرقم المتسلسل الفردي أو الزوجي الذي يصيب كل عرصة لالصاقه على البناء الذي سيقام على تلك العرصة في المستقبل . وذلك في الاحو ال التي يكون قد جرى فيها تعيين حدود العرصة عن طريق التنظيم او غير ذلك .
- أ _ تتم عمليات التقسيم والتصنيف والتسمية والترقيم بقرار من المجلس بعد الاستعانة برأي المهندس . ب ــ تنشر التسميات المقررة على المواطنين بمختلف وسائل النشر والاعلان للاطلاع عليها .
- والمصورات الطبوغرافية والجغرافية والسياحية وما أليها وعلى جميع الموظفين وسائر المواطنين ان يستعملوا هذه الاسماء ويتقيدوا بها .

الفصل الثاني _ لوحات التسمية

- المادة ٦ ــ أ ــ يكتب اسم الطريق العام او الساحة او الحديقة العامة مضافا الى المصطلح المعين لذلك الملك بحسب المجموعة التي ينتمي اليها باللغتين العربية والانجليزية في عدد كاف مـــن اللوحات المعدنية وفقا لما
- ب ــ يجب ان تكون اللوحات المعدنية موحدة الابعاد والاوصاف بتمامها وبالقياس والنوع واللون الذي
- المادة ٧ ـــ أ ـــ تثبت اللوحات المتعلقة بتسمية الطرقات العامة والساحات والحداثق العامة بحسب انواعها على طرفي الطريق فوق جدران العمارات او اسوارها او اسوار الحدالق او عـــلى تصاوين المباني المرتدة الى الوراء او حـــلى اعمدة تنصب لهذا الغرض وذلك في الامكنة التي يعينها المجلس ولا يحق لآي مالك
- ب ـــ مع مراعاة احكام الفقرة السابقة يجب ان لا يزيد البعد بين لوحة واخرى على (١٠٠) متر . جـــ يستحسن ان تشاد في الساحات وفي الحداثق العامة تماثيل او اقواس او نقوش او ما اليها تعبر عن
 - الاسم المطلق عليها ٥



- د ــ مع مر اعاة احكام هذه المادة ، تثبت اللوحات بشكل دائم مستقر على ارتفاع ادنى قدره ٥ر٢ متر فوق مستوى الرصيف او السطح المخصص لسير المشاة .
- قركب اللوحات باشر افالقسم الفني في البلدية تبعا لبرنامج يعد لهذا الغرض ولا يجوز لاي شخص باستثناء البلدية ان يقوم بتركيب أي من اللوحات المذكورة .

الفصل الثالث ــ الترقــيم

- المادة ٨ نجري عملية الترقيم بعد تسمية الطرقات وتحديد بداية ونهاية كل طريق مسمى وفاقا للمبادىء التالية :
- ١ أ _ يعتبر مركز المدينة نقطة الانطلاق في عملية ترقيم المباني المطلة على الطرقات العامة ويحدد هذا
 المركز بقرار من المجلس .
- ب ــ يتم ترقيم المباني ابتداء من أقرب نقطة الى مركز المدينة بحيث تعطى المباني التي تقع على يمين السائر ــ وظهره الى المركز او النواة او العنصر الطبيعي ــ الارقام الزوجية المتسلسلة اعتبارا من رقم (١) من رقم (٢) وبحيث تعطى المباني التي تقع على يساره الارقام الفردية اعتبارا من رقم (١) وذلك حتى نهاية الطريق المسمى مهما بلغت الارقام ، ثم يستأنف الترقيم وفقا للنهج نفسه في الطريق المسمى الذي بدأ من الرقين (٢،١) وهكذا .
- ج -- ينبغي في ترقيم المباني التي تحيط بالمركز بحلقات متباعدة ان تعطى ارقاما تتعاظم مع الاتجـــاه
 المخالف لاتجاه عقارب الساعة بحيث تبقى الارقام الزوجية بمختلف هذه الطرقات في طرف
 واحد والارقام الفردية في الطرف المقابل.
- د _ في الطرقات ذات الاتجاهات غير المنتظمة او المتداخلة والبعيدة عن مركز المدينة يبدأ الترقيم
- اعتبارا من ملتقيات الطرق (الدوار او الساحة او المصلب) من حيث الاهمية بالنسبة لحركة المرور في الاتجاهالذي يتباعد عن مركز المدينة على ان يسعى المجلس ما امكن في جعل الارقام الزوجية في سلسلة الطرقات الممتدة في استقامات رئيسية متقاربة في طرف واحد وكذلك الارقام الفردية.
- ٢ يمكن للمجلس بمعاونة المهندس تبني مباديء اخرى غير المباديء المذكورة في الفقر ات(أ، ب،
 ج، د،) من البند السابق تبعا لمقتضيات التنظيم وفي كل ما من شأنه تسهيل عملية الترقيم .
- المادة ٩ يتم ترقيم المباني على الطبيعة (بالدهان) تحت اشر اف دائرة الاحصاءات العامة وتقوم البلدية بعــــد ذلك بتثبيت لوحات الارقام المعدنية طبقا للرقم الاحصائي .
- المادة ١٠ ـــ أ ـــ ينفذ ترقيم المباني بو اسطة لوحات معدنية موحـــدة الابعاد والاوصاف في المدينة او القرية بتمامها وبالقياس والنوع والاون الذي يعينه المجلس بالتعاون مع المهندس .
- ب- تثبيت لوحات الترقيم المعدنية على الطرف الايمن للمدخل الرئيسي للمبنى او فوقه مباشرة ويمكن
 ان تعطى المداخل الفرعية للبناء نفسه سواء اكانت واقعة على نفس الطريق او على طريق آخسس
 رقاما متسلسلة اخرى فيها اذا كانت مستقلة عن المدخل الرئيسي وتؤدي الى وحدات سكنيسة او تجارية او ما ماثلها .

الفصل الرابع

ج _ في نرقيم الفيلات تثبت اللوحة على يمين المدخل المتصل بسياج الحديقة ويمكن ان يوضع نفس الرقم

د - يراعي عند تثبيت لو حات الترقيم ان تكون فوق مستوى قامة الانسان بحيث تكون بعيدة عن العبث بها.

ه - تركب او حات المرقم باشراف القسم الفني في البلدية تبعا لمبر نامج يعد لهذا الغرض ولا يجوز لاي

على المداخل الاخرى لنفس الفيلا فيما اذا كانت هذه المداخل على طريق واحد .

شخص باستثناء البلدية ان يقوم بتركيب اي من اللوحات المذكورة .

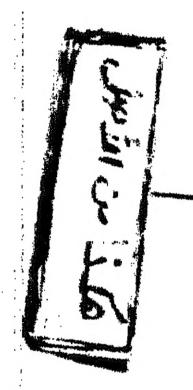
احكام متفرقة

- المادة ١١ تستوفي البلدية من اصحاب المباني والعرصات اثمان لوحات الترقيم ونفقات تركيبها وتحصل بنفس الطريقة التي تحصل بها اموال البلدية .
- المادة ١٢ ــ لا يجوز العبث بلوحات التسمية والترقيم والاضرار بها او تبديل امكنتها بعد تثبيتها من قبل السلطة ذات العلاقة وكل من يخالف ذلك يغرم خمسة دنانير عن كل لوحة .
- المادة ١٣ ـــ يتوجب على ذوي العلاقة عدم اخفاء لوحات التسمية والترقيم المستحدثة بموجب هذا النظام بأية وسيلة ويغرم كل مخالف دينارا واحدا عن اخفائه كل لوحة .
 - المادة ١٤ ـــ تلغى جميع الانظمة والتعليمات الى المدى الذي تتعارض فيه مع احكام هذا النظام .

الحثين بطلال

1944/14/11

س الوزراء ووزير ارجيسة والدفساع زيدالرفاعي	مالتعميين الخا	المالـــــة	وزيـــــر الثقافة والاعلام عدنان ابو عود	رزير الداخلية للشؤون البلدية والقرويــــــة فؤاد قاقيش
وزيــــــر الاقتصاد الوطني عمر النابلسي وزيــر دولــــة	سالم مساعده	وزيــــــــــــر الاشغـــال العامــــ احمد الشوبكي	وزیــــــل النقــــــــــل ندیم زرو	وزیـــــــر لربیـــة والتعلیـــم مضر بدو ان
وريسر أو الشؤون الخسارجية زهير المفتي وزير الشؤونالاجهاعية		زيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	CN I	الارض المحتلسة المر
ورير،سوره دو دو دو والعمسسل يوسف ذهني	وزیــــــة الزراحـــــة مروان الحمود	ون رئاسة (الوزراء والآئـــار بالوكالة إن دودين	ووزير السياحة	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلاميسة عبدالهزيز الخياط



نى رائسين العلمات من المناسلة المارية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١١ /١٢/١٢/ نأمر بوضع النظام الآتي :—

نظام رقم (۱٤۷) لسنة ۱۹۷۳

نظام معدل لنظام معهد الدراسات المصرفية

صادر بالاستناد الى المادة ١١٧ من قانون التربية والتعليم

المادة 1 ـــ يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام معهد الدراسات المصرفية لسنة ١٩٧٣) ويقرأ مـــع النظام رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ يلغى نص المادة (٥) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

أ _ يعتبر البنك المركزي الاردني والبنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة اعضاء مؤسسين للمعهد وتكون مساهمة كل منها في تكاليف تأسيس المعهد وادارته على النحو التالي : -

البنك المركزي الاردني

البنوك المرخصة

مؤسسات الاقراض المتخصصة

ب ــ توزع مساهمة البنوك المرخصة في نفقات المعهد على الوجه التالي :

١ – يدفع كل بنك مرخص مبلغا مقطوعا مقداره (٢٪) من كامل نفقات المعهد .

٢ - يسوزع رصيد حصة البنوك المرخصة بين تلك البنوك بحسب موجو داتهـــا في المملكة بعد استثناء الموجودات التي لها مقابل (الحسابات النظامية) .

ج ــ توزع مساهمة مؤسسات الاقر اض المتخصصة فيما بينها بنسبة رأس المال لكل منها .

نحق الحسبي لفلفك ملك المملك للوالان الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور . وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١١/١٢/١٩٧٣ نأمر بوضع النظام الآتي : ــ

نظام رقم (١٤٦) لسنة ١٩٧٣

نظام ممدل لنظام بدل خدمات اضافية رقم (۷) لسنة ، ۱۹۲

المادة ١ -- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام بدل خدمات اضافيــة لسنة ١٦٧٣) ويقرأ مع النظـــام رقم (٧) لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام وآحد ويعمل بـــه من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ تضاف المادة التالية الى النظام الاصلي تحت رقم (٦) .

تستو في بدل الخدمات التالمية مقابل نقل نفايات الباخرة الى مكان اتلاف تلك النفايات : ـــ

١ دينارواحد يوميا عن كل باخرة راسية على الرصيف (ملبصة) ويعتبر جزء اليوم يوما كاملا. دينار وخمسهاية فلس يوميا عن كل باخرة في المرسى ويعتبر جزء اليوم يوما كاملا .

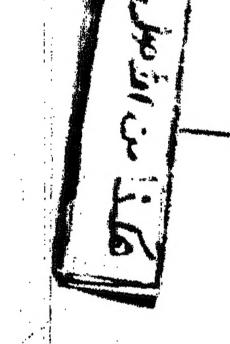
1447/17/11

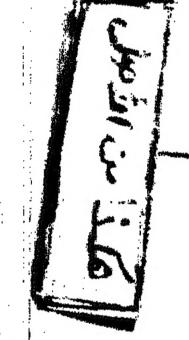
وزير رئيس الوزراء ووزير وزير الداخلية للشؤون وزيـــ الماليــــــة الانشـــاء والتعمير البلديسة والقرويسسة الثقافسة والاعملام ذوقان الهنداوي صبحي امين عمرو فؤاد قاقيش

التربيـــة والتعليم مضر بدران __ل الاشفال العامية الاقتصاد الوطي ندم زرو عمر النابلسي وزير دولة لشـــؤون وزيسر دولسة

المسواصسلات للشؤون الخارجية طاهرنشأت المصري عى الدين الحسيني احمد عبدالكريم الطراونه فؤاد الكيلاني زهير المفتي وزير الاوقاف والشؤون وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء

وزيسر الشـــۋون وزيسسر والمقدسسات الاسلامية ووزير السياحة والآثسار بالوكالة الاجتماعية والعمل الزراعسة عبدالعزيز الخياط مروان دودين مروان الحمود يوسف ڏهني





د _ يكون الرسم السنوي للدراسة في المعهد اثني عشر دينارا يدفع منها الموظف المتدرب ثلاثــة دنانير
 وتتحمل الباقي المؤسسة الموفدة ويشكل مجموع الرسوم المدفوعة احتياطيا خاصا يجري التصرف
 به و فق قر ارات مجلس الادارة .

14/4/14/11

احتيبط لمال

ثيس الوزراء ووزير لحارجيـــة والدفــــاع زيد ا لرفاعي		الماليـــة الانشــ	وزیـــــــر النقافة والاعــلام عدنان ابو عودة	البلديسة والقرويسة ا
وزيـــــــــــر الاقتصاد الوطنـــي عمر النابلميي	وزيــــر العـــــدل سالم مساعدة	وزيــــــــر الاشغــــال العامــــة احمد الشوبكي	وزیــــــــر النقــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيـــــــــــر النربيـــة والتعلـــيم مضر بدران
وزيـــــر دولـــة للشؤون الحارجيـــة زهبر المفتي		وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	المواصــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيـــر دولـــة لشـــؤون الارض المحتلـــــــــــــة طاهر نشأت المصري
وزيــــر الشؤون الاجتماعية والعمل يوسف ذهني	وزیـــــر ااز راعــــة مروا نالخمود	ؤون رثاســة الوزراء مة والآثـــار بالوكالة إن دودين	ووزيـــر السيا-	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلاميـــة عبد العزبز الخياط

هل أن الموظف غير المصنف الذي كان يستفيد من الحكام تقام العبيق لو علي الرائد والما المتقاد من أنه	
هل أن الموطف غير المصنف المدي قال يستميد في المنظام اذا أصبح بعد ذلك موظفا بعقد من ضمن شروطه الاحتفاظ بحقوقه 7 اسنة ٩٦٦ يبقى خاضعاً لاحكام هذا النظام اذا أصبح بعد ذلك موظفا بعقد من ضمن شروطه الاحتفاظ بحقوقه	
٢ اسنة ٢٠١٩ يبقي خاصعا لا حدام هذا النظام الدا النظام	رقم
ا الله الله الله الله الله الله الله ال	(1)
** (J** Z****** (9******) *) / 3/ 3 ** (3/ 1 * 1	
وبعد الأطارع على كتاب ورير المالية الموجه تركيس الوارك بالريل	
وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية الموجه ارئيس الورزاء بناريج , به بالمبار يقاف على الموظفين بعقو د ن أن المادة/١٥٥ المطلوب تفسير ها تنص على ما يلي (مع مراعاة أحكام هــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
المارة في مقد د استخدامهم في حصع الأمور المتعلقة باستخدامهم وعديد رواتهم وعلاواتهم والجازاتهم	. h
ن أن المادة/١٥٥ المطلوب تفسيرها تنص على ما يني (مع مراها، المحلم بتسلمه المحلم المحلم المحلوب المحلوب واجازاتهم روط الواردة في عقود استخدامهم في جميع الامور المتعلقة باستخدامهم وتحديد رواتبهم وعلاواتهم واجازاتهم للهم واستقالاتهم وانهاء خدماتهم وعزلهم وفرض العقوبات التأديبية عليهم ، كما تطبق عليهم الشروط الحساصة للهم واستقالاتهم وانهاء خدماتهم وعزلهم وفرض العقوبات التأديبية عليهم ، كما تطبق عليهم الرسمي والانصياع لنظام	, الشر
عافظة على أمو أل الدولة وأسر أرها والشروك بعارك	Ļ ļ.
عافظة على أموال الدولة واسر ارها والسروك المسطوى المعلمة . عدمة المدنية وأية قوانين أو أنظمـــة أو تعليمات او أوامر اخرى نافذة المفعول في المملكة قبل ابرام عقو دهم اوبعده	ы
كذلك الانصباع للاوامر التي يصدرها اليهم رؤساؤهم الرسميون لتأديةواجباتهم بأمانة ونشاط) . كذلك الانصباع للاوامر التي يصدرها اليهم رؤساؤهم الرسميون لتأديةواجباتهم بأمانة ونشاط) .	-1
كذلك الانصباء للاه أمر التي يصدرها اليهم رؤساؤهم الرسميون لتأذيه والجبائهم بمنت وسنت	٠.
ومن هذا النص يستفاد أن الشارع وأن فال فعا أو جب من الناء من الناء من الناء من الناء أو انظمة أخرى نافا.ة	
ومن هذا النص يستفاد أن الشارع وأن كان فله الوجب من صفيل على واحكام أية قو أنين أو أنظمة أخرى نافذة	

قرار رقم (۲۸) لسنة ۱۹۷۳

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

نسير المادة/١٥٥ من نظام الحدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ٩٦٦ وبيان ما يلي :

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٧٣/٩/١٦ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل

هل أن الموظف غير المصنف الذي كان يستفيد من أحكام نظام الضمان الاجماعي لموظفي الحكومة ومستخدميها

ومن هذا النص يستفاد ان الشارع وان كان قد أوجب ان تطبق على الموظفين بعقود الشروط الواردة في عفود استخدامهم الا انه بنفس الوقت أوجب مراعاة احكام نظام الحدمة المدنية واحكام اية قوانين او انظمة اخرى نافذة المنعول في المملكة قبل ابرام عقودهم او بعده كما هو واضح من عبارة (مع مراعاة احكام هذا النظام) الواردة في المملكة قبل ابرام عقودهم او بعده كما هو واضح من عبارة (مع مراعاة الفعول في المملكة) الواردة صدر المادة وعبارة (الانصياع لاية قوانين او أنظمة او تعليات او اوامر اخرى نافذة المفعول في المملكة) الواردة في نهاية المادة ذاتها بمعنى ان الشروط التي ترد في عقود الاستخدام يجب ان لانتعارض مع احكام القر انين والأنظم. في نهاية المادة ذاتها بمعنى ان الشروط النه النفام . ام انه ولهذا فان مناط الفصل في طلب التفسير هو ما اذا كان الشرط الوارد في عقد الاستخدام المشار اليه في العللب يتعارض مع نظام الضمان الاجهاعي فلا يجوز تطبيقسه فيما يتعلق بالحقوق المترتبة للموظف بموجب هذا النظام . ام انه يتعارض مع نظام الضمان الاجهاعي فلا يجوز تطبيقسه فيما يتعلق بالحقوق المترتبة للموظف بموجب هذا النظام . ام انه

لايتعارض معه فيكون شرطا صحيحا وملزما .
وبالرجوع لنصوص هذا النظام نجد ان احكامه انماتسري فقط على الموظفين المصنفين والموظفين غير المصنفين وبالرجوع لنصوص هذا النظام نجد ان احكامه انماتسري على الموظفين بعقود حتى ولو كانسوا يتقاضون والمستخدمين المعينين برواتب مقطوعة محددة في الموازنة ولا تسري على الموظفين بعقود حتى ولو كانسوا يتقاضون والمستخدمين المعينين برواتب مقطوعة محددة في نظام تشكيلات الوظائف كما هو واضح من القرار رقم (٢) الصادر عن رواتبهم من مخصصات الرواتب المدرجة في نظام تشكيلات الوظائف كما هو واضح من القرار رقم (٢) الصادر عن المدرجة الرسمية .

الديوان الخاص بتفسير القوانين بتاريخ ١٠/١/١٠ المنشور في العدد ٢٠٧٧ من الجريدة الرسمية .
وينبني على ذلك انه لا يجوز ايراد شرط في عقد الاستخدام يوجب تطبيق نظام الضمان الاجتماعي على الموظف
بعقد لان مثل هذا الشرط يتعارض مع احكام هذا النظام . فاذا ورد شرط في العقد من هذا القبيل فيعتبر شرطا باطلا
وغير ملزم . وبالتالي فلا يستفيد الموظف بعقد من احكام هذا النظام حتى ولو كانت سارية عليه قبل تعيينه بعقد

رمبر سرم . وباللفاي معالف . بسبب كونه موظفا غير مصنف . صدر بتاريخ ١٩٧٣/١١/٣٩ .

هذا ما نقرره في نفسير النص المطلوب تفسيره . عضو عضو وثيس الديوان الخاص عضو عضو عضو بتفسير القوانين

عضو عصو علمة التمييز الرئيس الثاني لحكمة الرئيس الثاني لحكمة الرئيس الأول لمحكمة التمييز التمييز التمييز التمييز

المالية لرئاسة الوزراء المستشار الحقوقي عبد الرحيم الواكد بشير الشريقي موسى الساكت صبحي الحسن شكري المهتدي عبد الرحيم الواكد بشير الشريقي

قرار رقم (۲۹) لسنة ۱۹۷۳

صادر عنالديوان الخاص بتفسير القوانين

--

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٩٧٣/١١/٨ رقم ن١٢/٥/٥/١٥٣٠ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير المادة ٤٤ من قانون نقابة المحامين النظاميين رقم ١١ لسنة ٩٧٢ حسبا عدلت بالقانونرقم ٣٧ لسنة ٩٧٣ وبيان ما اذا كان المحامي الاستاذ يملك الصلاحية بمقتضى هذه المادة المصادقة على تو اقيسع مو كليسه في الوكالات الخصوصية المتعلقة بتمثيل الموكل لدى دائرة الأراضي والتسجيل في معاملات بيع وافر از الامسوال غير المنقولة والتصر فات الاخرى المتصلة بهذه الاموال .

وبعد الاطلاع على كتاب نقيب المحامين الموجه لمدير دائرة الأراضي والمساحة وكتاب وزير الماليـــة / الأراضي الموجه/ثر ثيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٣/١١/٣ وتدقيق النصوص القانونية يتبين :

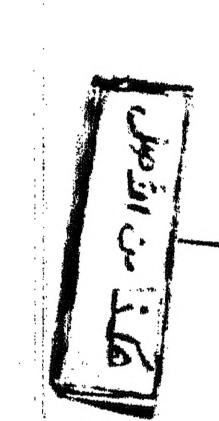
- ان الفقرة الاولى من المادة ٤٤ من قانون نقابة المحامين المشار اليه حسبا عدلت في المادة السادسة من القانونرقم
 لا لسنة ٩٧٣ تنص على ما يلي (بالرغم عما ورد في اي قانون او تشريع آخر يكون للمحامي الاستساذ حسق المصادقة على تواقيع موكليه على الوكالات الحصوصية اذا تعلق التوكيل في احد الامسور المنصوص عليها في المحادقة على تواقيع موكليه على الوكالات الحصوصية اذا تعلق التوكيل في احد الامسور المنصوص عليها في المادة السادسة من هذا القانون ويكون المحامي في جميع الحالات مسؤولا شخصيا عن صحة هذه التواقيع) :
- ٢ ــ ان المادة السادسة من نفس القانون حسبا عدلت بالقانون رقم ٣٧ لسنة ٩٧٣ تنص على ما يلي :
 المحامون هم من اعوانالقضاة الذين اتخذوا لهممهنة تقديم المساعدة القضائية والقانونية لمن يطلبها لقاء اجرويشمل ذلك:
 - ١ ــ التوكل عن الغير الأدعاء بالحقوق والدفاع عنها :
 - أ ــ لدى كافة المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها عدا المحاكم الشرعية :
 - ب ـــ لدى المحكمين ودوائر النيابة العامة .
 - ج ــ لدى كافة الجهات الأدارية والمؤسسات العامة والحاصة .
 - ٢ تنظيم العقود والقيام بالاجراءات التي يستلزمها ذلك .
 - ٣ تقديم الاستشارات القانونية .

ويستفاد من نص المادة ٤٤ المشار اليها ان حق المحامي في المصادقة على تواقيع موكليسه ينحصر في الوكسالات الحصوصية اذاتعلق التوكيل في احد الامور المنصوص عليها في المادة السادسة من نفس القانون . وبالرجوع للمادة السادسة هذه نجد ان الفقرة الاولى منها هي وحدها التي بحثت في التوكيل .

ولهذا فان حق المحامي في المصادقة على تواقيع موكليه انما ينحصر في الامور المبحوث عنها في هذه الفقرة وهمي التوكل عن الغير للأدعاء بالحقوق والدفاع عنها :

أ ــ لدى كافة المحاكم على الجتلاف انواعها ودرجاتها عدا المحاكم الشرعية .

ب ــ لدى المحكمين ودوائر النيابة العامة .



ج ـ لدى كافة الجهات الأدارية والمؤسسات العامة والخاصة ، اما الامور المنصوص عليها في الفقرتين ٢و٣ مسن هذه المادة وهي تنظيم العقود والقيام بالاجراءات التي تستلزمها ذلك وتقديم الاستشارات القانونية فهي خارجة عن نطاق التوكيل المنصوص عليه في هذه المادة ·

وينبني على ذلك ان الوكالات الحصوصية المتعلقة بتمثيل الموكل لدى دائرة الأراضي والتسجيل في معـــاملات
بع وافراز الاموال غير المنقولة وسائر التصرفات الحاصة بها لا تدخل في مفهوم التوكيل للأدعاء بالحقوق والدفـــاع
عنها وبالتاني فلا يملك المحامي حق المصادقة على تواقيع موكليه على هذه الوكالات بل لا بد من المصادقة عليها مسـن
الكاتب العدل او الجهة المختصة الاخرى بمقتضى القانون .

هذا ما نقرره في تفسير المادة المطلوب تفسيرها .

صدر بتاریخ ۲۹٪۱۱/۲۹

عضو عضو عضو عضو رئيس الدبوان الخاص مندوب وزارة المستشار الحقوقي عضو محكمة التمييز الرئيس الثاني لمحكمة بنفسير القوانين العدل ارئاسة الوزراء التمييز الرئيس الاول لمحكمة قاضي تشريع

عادل مدانات شكري المهتدي عبد الرحيم الواكد بشير الشريقي موسى الساكت

قرار رقم (۳۰) لسنة ۱۹۷۳

صادر عن الديوان الحاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٩٧٣/١١/١٢ رقم ض/١٢/٧٤اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير المادة الثانية من قانون ضريبة الارباح الرأسمالية رقم ٥٣ لسنة ٩٧٣ وبيان ما يلي :

- ١ هل ان معاملة الأستملاك التي صدر بها قرار من مجلس الوزراء ونشر في الجرياءة الرسمية بعد اقترانه بموافقة جلالة الملك تعتبر خاضعة لضريبة الارباح الرأسمالية المنصوص عليها في القانون المطلوب تفسيره اذالم يتم تسجيل الارض المستملكة باسم المنشيء قبل تاريخ نفاذ هذا القانون .
- ٧ هل ان معاملات البيع والفراغ التي خبري بنتيجة المزاد العلني في دوائر الاجراء والتسجيل وتصدر بها قرارات احالة قطعية تخضع للضريبة الرأسمالية اذا كان قرار الاحالة القطعية قد صدر قبل تاريخ نفاذ القانون الملكور ام انها لا تعتبر خاضعة للضريبة الا بعد ان يتم تسجيل المعاملة في دائرة التسجيل بعد التاريخ المشار اليه .
- حل ان معاملة البيع والفراغ الرضائي تخضع للضريبة الرأسمالية اذا كانت هذه المعاملة لم تقتر ف بالتسجيل قبل تاريخ نفاذ القانون المطلوب تفسيره.
- وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية/ الاراضي الموجه لرثيس الوزراء بتاريخ ٩٧٣/١١/٨ وتدقيق النصوص القانونية يتبين : ـــ
- ١ ســ ان المادة الثانية المطلوب تفسيرها عرفت الأرباح الرأسمالية بأنها (الارباح التي تتأتى عن بيعاو استملاك او هبة الاراضي والابنية والزيادة في رأسمال الشركات المساهمة العامة والخاصة الناشئة عن اهادة تقييم موجو داتها).
- ٢ ان المادتين الرابعة والحامسة من قانون الاستملاك رقم السنة ٩٥٣ توجبان في معاملة الاستملاك ان يصدرقرار عجاس الوزراء بالاستملاك وان يقترن هذا القرار بموافقة جلالة الملك وان يعلن عنه في الجريدة الرسمية .
- ٣ ــ ان المادتين ٩و١٥ من قانون الاستملاك اوجبتا تقدير التعويض عن الارض المستملكة اما بالتفاوض بين صاحب
 الارض والمنشيء و اما بمعر فة محكمة البداية عند عدم الاتفاق على ذلك .
- ٤ ان المادة ١٨ من نفس القانون حسما عدلت بالقانون رقم ٤ لسنة ٩٦٠ تنص على ما يلي (بعد ان يتم دفع التعويض لصاحب الارض او الى صندوق الخزينة كو ديعة سواء اتفق على مقداره او جرى تقديره بمعرفة المحكمة تسجل الارض المستملكة بآسم المنشيء بأمر من مدير الاراضي والمساحة) .

ويتدقيق نص المادة الثانية المطلوب تفسير ها يتبين ان معاملات الاستملاك اوالبيع او الفر اغ تكون خاضعة للضريبة الرأسمالية اذا تمت بعد تاريخ نفاذ قانون الارباح الرأسمالية وليس قبل ذلك .

وعليه فاننا نجد فيما يتعلق بالاستملاك ان ما يستفاد من نص المادة / ١٨ المعدلة من قانون الاستملاك ان معاملة الاستملاك لا تعتبر تامة بمجرد صدور قرار الاستملاك من مجلس الوزراء والاعلان عنه في الجريدة الرسمية بعداقترانه بالموافقة الملكية السامية بل لا بدلاعتبار المعاملة تامة من دفع التعويض لصاحب الارض المستملكة بالصورة المبينة في القانون فاذا لم يدفع التعويض قبل تاريخ نفاذ قانون ضريبة الارباح الرأسمالية فان المعاملة لا تعتبر تامة . وبالتالي فانها تكون خاضعة للضريبة الملكورة عند اتمام المعاملة بدفع التعويض .

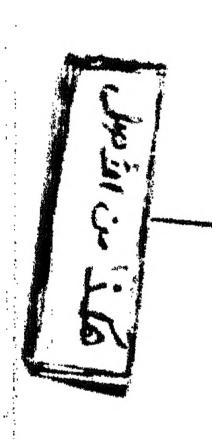
اما فيها يتعلق بمعاملات البيع والفراغ عن طريق المزاد العلني وفق احكام قانون الاجراء وقانون وضع الاموال غير المنقولة تأميناً للدين، فمن الرجوع لقانون الاجراء نجد ان المادتين ٩٩، ٩٩ منه لا تعتبران معاملة البيع والفراغ تامة بمجرد صدور قرار الاحالة القطعية بل لا بد من تنفيذ هذا القرار باتمام المعاملة لدى دائرة التسجيل كما هو واضح من نصى المادة ٩٩ التي اجازت الممشتري الذي احيل العقارعليه احالة قطعية فسخ البيع اذا لم تتم معاملة البيع خلال شهر من تاريخ الاحالة القطعية . وهذا الامر ينطبق ايضا على معاملات البيع والفراغ التي تتم بمقتضى قانون وضع الاموال غير المنقولة تأمينا للدين . وبذلك فأن معاملات البيع والفراغ التي تتم بالمزاد العلني وتصدر بها قرارات احالـة قعطية قبل تاريخ نفاذ قانون ضريبة الارباح الرأسمالية ولم تقترن بالتسجيل قبل هذا التاريخ لا تعتبر تامة وبالتالي فانها تخضع الفريبة عند اتمامها بالتسجيل .

اما فيها يتعلق بمعاملات البيع او الفراغ التي تتم باتفاق الطرفين فمن الرجوع لاحكام قانون الاراضي نجد أن هذه المعاملات لاتتم بمجرد تقديم المعاملة الى دائرة التسجيل ودفع رسم التسجيل عنها بل لا بد من توقيع العلرفين على عقد البيع الرسمي . فاذا لم يوقع الطرفان هذا العقد قبل تاريخ نفاذ قانون ضريبة الارباح الرأسمالية فلا تعتبر المعاملة تامة ، وبالتالي فانها تخضع للضريبة الرأسمالية عند اتمامها بتوقيع العقد .

هذا مانقرره في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها.

صدر بتاریخ ۲۹/۱۱/۲۹ .

رئيس الديوان الحاص	عضو	عضو	عضو	عضو
بتفسير القوانين	الرئيس الثاني	عضو محكمة التمييز	المستشار الحقوقي	مندوب وزارة المالية
الر ثيس الاول لمحكمة الم	لمحكمة التمييز		لر ثاسة الوزراء	الاراضي والمساحة
التمييز موسى الساكت	بشير الشريقي	عبد الرحيم الواكد	شكري المهتدي	مدير الأراضي العام بدري الملقي



قرار رقم (۳۱) لسنة ۱۹۷۳

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رثيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩ /١٩٧٣/٨ رقم ن س/٧/ ١١٦٣٠ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير المادة ٢٢ من نظام السلك السياسي رقم ٣٣ لسنة ١٩٧١ وبيان ما يلي : _

ا ــ هل ان القائم بالاعمال الذي يتولى اعمال السفير مدة غيابه يستحق ربع العلاوات المنصوص عليها في هذه المادة
 اذا كان تغيب السفير لم يكن يسبب استدعائه او شغور منصبه .

٢ في حالة استحقاق القائم بالاعمال ربع العلاوات المشار اليها آنفا ، هل يستحقه اعتبارا من تاريخ توليه اعمال السفير المتغيب .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الدولة للشؤون الخارجية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ٢٨ /١٩٧٣/٧ وكتاب وزير المالية المؤرخ ١٥ /١٩٧٣/٨/ وتدقيق النصوص القانونية يتبين ان المادة ٢٢المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي (اذا استدعي السفير الى المركز او شغر منصبه لأي سبب وتولى اعماله القائم بالاعمال استحق ربع العلاوات التي يتقاضاها السفير شريطة ان تزيد مدة غياب السفير عن شهر .

ومن هذا النص يتضح ان القائم بالاعمال الذي يتولى اعمال السفير لا يستحق ربع العلاوات الا عند تو فر احدى الحاليتين التاليتين : ــــ

الاولى ــ شغو ر منصب السفير .

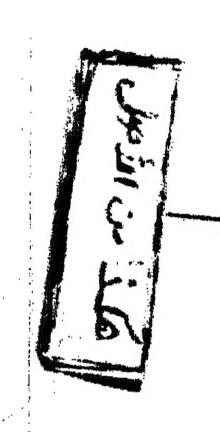
الثانية ـ استدعاء السفير الى المركز .

اما عن الحالة الأولى. فان شغور المنصب بالمعنى المحدد له في نظام الحدمة وان كان يعني شغور الوظيفة ذاتها بعدم وجود شخص معين فيهاكما هو واضح من المواد ٧٠،٣٣،٣٢،٣٠، من هذا النظام ، الاان هنالك ما يدل على ان عبارة (شغور المنصب) لأغراض نظام السلك السياسي لا يقتصر مفهومها على هذا المعنى وانما يشمل ايضا الحالة التي يتغيب فيها السفير لآي سبب آخر كالتغيب بالاجازة او المرض مثلا، وهذا مستفاد من عبارة (شغور منصبه لأي سبب كان) وعبارة (شريطة ان تزيد مدة غباب السفير عن شهر) الواردتين في المادة ٢٢ المطلوب تفسيرها اذ أن الغياب انما يعني تغيب شاغل الوظيفة لأي سبب كان وليس مجرد شغور الوظيفة ذاتها.

اما عن الحالة الثانية ، فان المقصدود باستدعاء السفير هو استدعاؤه الى دولته لأي سبسب من الاسباب التي ستوجسب ذلك .

وتأسيسا على هذا المفهوم فان القائم بالأعمال الذي يتولى اعمالالسفير بسبب شغور منصبه لاي سبب كان بالمعنى المشار اليه آنفا او بسبب استدعائه الى المركز يستحقق ربع العلاوات التي يتقاضاها السفير .

هذا فيما يتعلق بالنقطة الاولى ، اما فيما يتعلق بالنقطة ، الثانية ، فان المادة ٢٢ المطلوب تفسير هـــا وان كانت تشترط لاستحقاق القائم بالاعمال الذي يتولى اعمال السفير ربع العلاوات التي يتقاضاهــــا السفير ان تزيد مدة غياب



السفير عن شهر ، الا انه لم يرد فيها او في غيرها من مواد النظــــام ما يفيد ان هذا الاستحقاق مقصور على المدة التي نل شهر الغياب .

ولهذا فان القائم بالاعمال الذي يتولى اعمال السفير بسبب استدهائه او شغور منصبه يستحق ربع العلاوات اعتبارا من تاريخ توليه تلك الاعمال اي من تاريخ تغيب السفير بسبب استدعائه أو شغور منصبه ولبس من تاريخ انقضاء الشهر المنصوص عليه في هذه المادة .

هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسير**ه** .

صدر بتاریخ ۱۹۷۳/۱۱/۲۹

عضو عضو عضو عضو رئيس الدبوان الخاص منطوب وزارة الحارجية المستشار الحقوقي عضو محكمة التمييز الرئيس الثاني نحكمة التمييز الرئيس الثاني نحكمة التمييز الرئيس الأول لحكمة التمييز الرئيس الأول لحكمة التمييز الحارجية الحارجية شكري المهتدي عبد الرحيم الواكد بشير الشريقي موسى الساكت

قرار رقم (٣٢) لسنة ١٩٧٣ صادر عن الديوان الحاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٩٧٣/١٠/٣٠ رقم ١٥٠٧٠/٦٢/ اجتمع الديوان الخاص بنفسير الفرانين لأجل تفسير احكام قانون استصلاح الاراضي الحرجية رقم ١٤ لسنة ٩٧٢ ونظام بيع وتأجيرومبادلة الاراضي الحرجية رقم ١٤ لسنة ١٩٧٧ وبيان ما اذا كانت احكام هذين التشريعين المتعلقة بيع الاراضي الحرجيسة او تأجيرها او مبادلتها تسري على الاشخاص الطبيعيين فقط ام انها تشمل ايضا الاشخاص المعنويين . ٩

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الزراعة الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٣/٨/١٨ وتدقيـــق النصوص القانونية يتبين : __

١ — ان المادة الثالثة من قانون استصلاح الاراضي الحرجية رقم ١٤ لسنة ٩٧٢ تنص على ما يلي (لمجلس السوزراء بتنسيب من الوزير وبعد الاستثناس برأي وزير المالية / الاراضي ان يقرر البيع او التأجير بقصد البيع اراضي الدولة المسجلة حراجا اذا كانت.

أ ـــ قطعا مبعثرة لاتزيد مساحة اي منها على ١٥٠ دونما غير متصلة بمنطقة حرجية اخرى وخالية من الاشجار
 ولا يمكن الافادة منها كوحدة حرجية مستقلة او ضمها الى منطقة حرجية مجاورة بتكاليف معقولة .

ب ــ مغطاة بالاشجار البرية القابلة للتطعيم بنسبة لاتقل عن ٢٠٪ من مساحتها •

٧ — ان المادة الرابعة منه تنص على مايلي (يجري بيع الاراضي الحرجية الموصوفة بالمادة السابقة بعد تقسيمها الى وحدات تعين مساحتها وابعادها وحدودها تبعا لنوع تربتها وطبوغرافيتها والمناخ والعوامل الانتاجية والزراعية الاخرى كما يجري تحديد اثمانها وكيفية استيفائها وطريقة البيع واصحاب الاولوية في الشراء وغير ذلك مسن الشروط بنظام) .

٣ ـ ان الفقرة (أ) من المادة الثالثة من نظام بيع وتأجير ومبادلة الاراضي الحرجية رقم ٧٤ لسنة ٩٧٢ تنص على ما يلي (يتم تقدير الوحدات واختيار اصحاب الاولوية في الشراء والمبادلة والتأجير من قبل الوزير بعد الاستثناس برأي لجنة او لجان يشكلها الوزير).

وان الفقر ة (ب) من هذه المادة تنص على ما يلي (يتم بيع ومبادلة وايجار الاراضي الحرجية بقر ار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير بعد الاعلان عنها بالطريقة التي يراها مناسبة) .

وباستقر اء هذه النصوص لانجد فيها مايفيد ان الشخص الذي تباع له الارض الحرجية او تؤجر اليه يجب ان يكون شخصا طبيعياكما انه ليس في نصوص المواد الاخرى ما يفيد ذلك . وهذا يعني ان نصوص القانون والنظـــام المشار اليهما قد وردت مطلقة .

وحيث ان المطلق يجري على اطلاقه مالم يرد دليل التقييد نصا او دلالة .

وحيث لم يرد في هذين التشريعين ما يفيد حصر احكامهما بالاشخاص الطبيعيين كما اسلفنا .

فان ما ينبني على ذلك ان هذه الاحكام فيما يتعلق بالبيع والشراء والمبادلة تسري على الاشخاص الطبيعيين وعلى الاشخاص المعنويين ايضا عندما تكون الاراضي الحرجية من النوع الجائز بيعه او مبادلته بمقتضى المادة الثالثة المشار البها ، على ان تراعي في ذلك احكام قانون تصرف الاشخاص المعنويين في الاموال غير المنقولة رقم ٢١ لسنة ١٩٥٣ فيا يتعلق بالاشخاص المعنويين المنصوص عليهم فيه .

هذا ما نقرره في تفسير المنصوص المطلوب تفسيرها

صدر بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٩ .

عضو عضو عضو عضو رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين مندوب وزارة الزراعـــة المستشار الحقوقي عضو محكمة التمييز الرئيس الثاني لمحكمة مدير الحراج العـــام لرئاسة الوزراء العميز الرئيس الاول لمحكمة التمييز

الدكتور عبد الرحيم التلي شكري المهتدي عبد الرحيم الواكد بثير الشريقي موسى الساكت

تصحيح اخطاء

وقعت بعض الاخطاء المطبعية في (نظام التأمين الصحي في القوات المسلحة الاردنيـــة رقم ١٢٧ لسنة ١٩٧٣) و (نظام معدل لنظام اللوازم و الانشاءات للقوات المسلحة الاردنية رقم١٢٤ لسنة١٩٧٣) المنشورين بالعدد (٢٤٦٠) من الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ ١٥/ ١٩٧٣/١١ وفيا يلي بيان بالاخطاء وتصويبها :

ا - النظام رقم ۱۲۶ (المادة ۱/ب)

الخطأ الفطأ (تتخل بتضمينه) (تتخل الاجراءات بتضمينه)

(من مستوى كتيبه) (من مستوى كتيبه)

الخطأ (من مستوى كتيبه)

الخطأ الفظام رقم ۱۹۷۷ المادة ۲۱ المحواب الخطأ (قم ۱۹۷۸ لسنة ۱۹۷۳ (من ۱۹۷۳ (من ۱۹۷۸ المادة ۱۹۷۲ (من ۱۹۷۳ (من ۱۹۳۳ (من ۱

أ _ تتألف موازنة الصندوق من الموارد التالية :

أ _ بدلات الاشتراك الشهري .